

مناقشة مقالة عبد الخالق عبد الله «دبي: رحلة مدينة عربية من المحلية الى العالمية»

سمير أمين

مدير برنامج بحوث استراتيجية،
مستقبل أفريقيا، دكار، السنغال.

- ١ -

كتب الزميل عبد الخالق عبد الله مقالة تحت عنوان: «دبي: رحلة مدينة عربية من المحلية إلى العالمية» صدرت في عدد كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦ لمجلة المستقبل العربي البيروتية. وأرى أن هذه المقالة هي من أهم ما كتب في إشكالية رئيسية وشاقة ألا وهي إشكالية العلاقة بين خيارات المنطقة العربية (والأجزاء المكونة لها) وعمل اتجاهات العولمة السائدة، وبالتالي فهي تناقش الأفكار والتصورات التي طرحها عبد الخالق مناقشة معمقة على قدر عمق وجدية دراسة كاتب سطورها، فالمقالة تعتمد على بيانات شاملة تغطي جميع أوجه واقع التطور المعني لهذه المدينة، وتحليلها صحيح تماماً بلا شك في كل تفاصيله.

ولا شك لديّ في أن دبي قد «نجحت» بالفعل بالتكيف مع ظروف العولمة الراهنة، وأن إنجازاتها تمثل بالفعل، كما يقول عبد الخالق، قدوة في السعي لإقامة مجتمع «ما بعد النفط» في المنطقة.

وليست تحفظاتي في مواجهة إنجازات دبي قائمة على كون المنهج المتبع منهجاً ذا طابع رأسمالي (وهذا الأمر حقيقة، ولكنه خارج الموضوع تماماً)، ولا حتى على ملاحظة أن هذه التجربة تنخرط في إطار مقتضيات العولمة، فالنجاح داخل منطق العولمة لا يزال نجاحاً! تحفظاتي هي على مستقبل المشروع على الصعيدين: المحلي (دبي)، والإقليمي (الشرق الأوسط النفطي والوطن العربي). وهنا يستحيل الاكتفاء بتسجيل إنجازات دبي (أفضل شركة طيران في المنطقة العربية، خامس شركة إعمار على الصعيد العالمي، أعلى برج في العالم، مجمع ترفيهي على نمط ديزني لاند، منطقة حرة للتبادل على الإنترنت... إلخ) وتصور تعميمها على الصعيد الإقليمي. فالسؤال هنا هو: هل يمكن بالفعل تصور تعميم هذا المنهج وهذه الخيارات على صعيد الإقليم وضمان نجاح مماثل؟ ما هي الشروط الداخلية والخارجية التي قد تتيح مجاًلاً لمثل هذا التطور؟ وما هي العوائق التي قد تحول دون إنجازها؟ أي بعبارة أخرى، ما هي «درجة احتمال النجاح والفشل»؟

يفترض التقدم في الإجابة عن مثل هذه التساؤلات نقاشاً حول ما يمكن أن يكون «اقتصاد ما بعد النفط» إقليمياً وعالمياً، وكيف سوف تتم فصل – تتحالف وتعارض – المصالح في مختلف الأقاليم المكوّنة للنظام العالمى في إطار هذا النمط المجدّد من الاقتصاد «ما بعد النفط»؟

وأودّ أن أذكر في هذا الإطار بعض الطروحات التي تخص «الأجل القصير»، ثمّ الآفاق الأبعد.

وأقصد بالأجل القصير ما يمكن أن تنتجه الصراعات في إطار العولمة الراهنة، أي في إطار التصادم بين استراتيجيات القوى المهيمنة عالمياً (رأس المال الاحتكاري الممثل في الشركات العملاقة المتعدية الجنسية التابعة لمراكز الاستعمار) من جانب، وجميع المصالح الأخرى من جانب آخر.

أما في الأفق الأبعد، فلا بدّ من الأخذ في الاعتبار ما يمكن أن يطرأ من تحولات جذرية على المنطق المتحكم في آليات تطور النظام إقليمياً وعالمياً.

وباعتبار الأجل القصير (وهو أجل يمكن أن يمتد الى عدة عقود) انطلق من النظر في سؤال اشتراطي، وهو: هل الثروة النفطية مهدّدة بالفعل حتّى تنقرض «قريباً»؟ علماً بأن المقصود بالتعبير «قريباً» هو أجل غير مسمى بالضرورة، ولكن أجل يدخل في حسابات الفاعلين أصحاب القرارات السياسية والاقتصادية؛ أي بمعنى آخر إن اعتبار هذه الثروة في سبيل الانقراض يؤثر بدوره في رسم استراتيجيات العمل.

وفي هذا الإطار ألاحظ أن استراتيجيات القوى الرأسمالية المهيمنة عالمياً قد مرت بثلاث مراحل هي التالية:

أ – خلال العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت الشركات العملاقة للنفط تنفرد في احتكار السيطرة الشاملة على القطاع، وتفرض أسعاراً منخفضة لم تترك للدول النفطية إلا ريعاً محدوداً، فقام هذا الخيار على فرضية توافر «المورد للأبد» (أي لأجل غير منظر)، فضلاً عن أنه خدم مصالح التراكم الرأسمالي المتعجل في مراكز النظام.

ب – ابتداءً من عام ١٩٧٣ تغيّرت ظروف سوق النفط، فتّم تعديل الأسعار كما هو معروف. وفي اعتقادي أن العامل الرئيسي الذي أتاح هذا التحول هو انتصارات حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا التي عدّلت موازين القوى السياسية على صعيد عالمي، بالإضافة إلى كون النظم الوطنية الشعبوية التي أقيمت على أساس هذه الانتصارات قد استفادت من الاعتماد على الحليف السوفياتي من أجل تقليص احتمال قيام الاستعمار بأعمال تخريبية وعدوان عسكري.

أدّى هذا التحول إلى تراكم أموال هائلة لدى مؤسسات الدول النفطية، وقد استخدمت هذه الأموال جزئياً على الأقل في رفع مستوى المعيشة لأغلبية السكان الأصليين في الدول المعنية، بالإضافة إلى أن هذا التراكم حول الدول النفطية إلى «مراكز مالية»، بيد أن النظام لم يسمح لهذه

المراكز بأن تصبح «مستقلة»، بمعنى أن تستثمر أموالها في المجالات التي تراها مفيدة لها، وأن تسيطر بالفعل على الأنشطة التي استثمرت أموالها فيها من خلال ممارسة حقوق الملكية، فالأموال النفطية استثمرت بأسلوب سلبي فقط، أي في تمويل اقتراضات خزانة الولايات المتحدة، وفي إقراض البنوك العملاقة التي مولت بدورها ديون العالم الثالث غير النفطية.

ولا بُدَّ من الملاحظة إذاً أن هذه الحدود التي فرضتها الاحتكارات الحاكمة من جانب، والتي قبلت الطبقات الحاكمة في الدول النفطية الخضوع لها من جانب آخر، قد حالت دون تحول الدول المعنية إلى مراكز مالية قائمة في حد ذاتها، فالمنهج كرس التحالف غير المتكافئ بين رأسمالية المراكز (الثالث: الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان) المتحكم عالمياً والطبقات القائدة في الأطراف النفطية حتى أصبحت هذه الطبقات حليفاً خاضعاً تماماً. ولئن اضطر الاستعمار إلى التنازل في مجال أسعار النفط، إلا أنه عوض ذلك من خلال تدعيم مركز حليفه السياسي والعسكري في المنطقة ألا وهو إسرائيل.

ج - ثم دخل النظام العالمي في مرحلة جديدة انطلاقاً من التسعينيات، فظهرت استراتيجيات جديدة في ما يخص إدارة موارد الطاقة، والنفط بخاصة. وقد تجلّى هذا التحول في قرار واشنطن بالتدخل العسكري المباشر في المنطقة، ومن خلاله ضمان التحكم المطلق في أسواق النفط لصالحها - بمعنى آخر الاستيلاء المباشر على الموارد وتحديد أوجه التصدير والأسعار - وأخذت المؤسسة الأمريكية في تنفيذ المشروع انطلاقاً من حرب الخليج عام ١٩٩٠.

- ٢ -

ما هي الأسباب التي أدت إلى العمل بهذا المنهج الجديد؟ يقال إنه حصيلة إدراك واشنطن أن النفط سيصبح مورداً نادراً في المستقبل «القريب»، فلن تتوافر الكميات المطلوبة لمواجهة الطلب المتزايد عليه، وبالتالي فإن استمرار استفادة الولايات المتحدة بمركزها المميز يتطلب السيطرة المباشرة على مناطق الإنتاج، فضلاً عن أن هذه السيطرة من شأنها أن توفر لواشنطن أداة ضغط فعالة على الدول الأخرى، ولا سيما أوروبا والصين. وفي اعتقادي أن هذا التحليل صحيح إلى حد كبير، على أن تنفيذ البرنامج كان قد افترض انقلاباً في موازين القوى العسكرية، وهو ما تحقق بالفعل مع انهيار القوة السوفياتية.

ثم علينا أن ننظر إلى مستقبل أبعد، عندما يصير النفط بالفعل مورداً نادراً حتى تفرض الندرة المعنية إعادة ترتيب النظم الإنتاجية، بحيث يتم الاعتماد على موارد بديلة للطاقة. وينبغي أن نضع إشكالية «اقتصاد ما بعد النفط» في هذا الإطار، سواء أكان بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي أم بالنسبة إلى اقتصادات المناطق النفطية سابقاً.

وإلى أن يتم ذلك، أعتقد أن الاستعمار لن يسمح للسلطات في المنطقة بأن تستفيد من هامش تحرك يتيح لها أن تتحول إلى مصدر يجمع بين المال والقوى السياسية. هذا في رأيي أمر ثابت تماماً.

وقد تجلّى هذا الأمر حديثاً في رفض نظام واشنطن أن تستخدم دولة الإمارات أموالها في شراء شركات تدبير بعض الموانئ الأمريكية، فالمقبول هو فقط أن توضع هذه الأموال تحت تصرف طرف أمريكي يقوم بممارسة حقوق الملكية. وهذا هو الحدّ الذي لن يقبل الاستعمار بتجاوزه.

وهنا تصبح المقارنة بين دبي وسنغافورة في محلها، فالمدنيتان تقومان بدور مشابه في العولة الراهنة: دور الوسيط المفيد لانتشار أنشطة الشركات العملاقة المتعدية الجنسية، إلا أن سنغافورة تأوي أنشطة إنتاجية تقوم بها هذه الشركات، بينما هذا الأمر ليس معمولاً به في دبي. وكون هذا الوسيط - دبي أو سنغافورة - يستفيد «مالياً» من الوضع، فإن ذلك لا يعطي له فرصة الترقية إلى وضع «مركز جديد» يتمتع بما يتمتع به المركز الحقيقي، وهو التحكم في القرار وممارسة حقوق الملكية الرأسمالية بالمعنى الكامل للمفهوم.

لقد حقق اقتصاد دبي إنجازات لا أنكر صحة وصفها الذي أورده عبد الخالق، ولكن دبي خرجت عن مرحلة «اقتصاد النفط»، فصارت «اقتصاداً محلياً ما بعد النفط»، بمعنى أن معظم موارد الدخل فيها لم تعد حصيلة إنتاج النفط، بل صارت ناتج أنشطة أخرى، فهذا النمط من الاقتصاد المحلي ما بعد النفط يندرج في العولة السائدة ويخضع للحدود التي يفرضها هذا الأمر.

ولا توجد في اقتصاد دبي ما بعد النفط سمة واحدة من سمات اقتصاد المراكز الرأسمالية، كما لا يوجد ما يشير إلى تقدم في هذا الاتجاه. وتقوم اقتصادات المراكز على امتيازات خاصة بها، وهي غائبة خارج منطقة «الثالث» (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان)، وتلك هي: الاختراع التكنولوجي الذي تصحبه السيطرة الحقيقية على المنظومات الإنتاجية من خلال ممارسة حقوق الملكية الفكرية والصناعية؛ والسيطرة على أنماط التمويل من خلال جمع الأموال بالقدر المطلوب والتحكم في أوجه استخدامها؛ واحتكار حقّ التوصل إلى موارد الكوكب الطبيعية (مثل النفط) من دون قيد؛ والتحكم في القرار حول استخدامها؛ واحتكار الوسائل العسكرية التي تضمن لها التحكم في الشؤون الدولية.

لذلك، فإن المقارنة التي يطرحها عبد الخالق بين دبي وولاية كاليفورنيا هي من دون أساس، فكاليفورنيا مركز اختراع تكنولوجيات تنتمي إلى دولة (الولايات المتحدة) قادرة على السيطرة على تلك المنظومات الإنتاجية التي تستخدم هذه التكنولوجيات في الداخل والخارج. وهذا غائب تماماً في حالة دبي.

وإذا نظرنا الآن إلى احتياجات إقامة نظام ما بعد النفط إقليمياً وعالمياً، فما معنى ذلك؟ إن إقامة اقتصاد ما بعد النفط تنطلق أولاً من إنماء موارد بديلة للطاقة إقليمياً وعالمياً، وأهمها الطاقة الذرية بلا شك، بيد أن هذا الخيار يظل ممنوعاً تماماً على بلدان المنطقة، بل على جميع بلدان العالم الثالث، باستثناء هذا العدد المحدود من النظم التي فرضت الأمر الواقع في هذا المجال. وأعتقد أن جميع النظم في المنطقة (بما فيها دبي) قد أدركت تماماً معنى هذا المنع، وباستثناء إيران، فإن هذه النظم خضعت للأمر الواقع، فأين إقامة اقتصاد ما بعد النفط؟ □